



بضائع بمليار ليرة و٢٧٧ ألف راكب نقلت على سكك

طرطوس - الوطن

كشفت تقرير صادر عن وزارة النقل أن الخطوط الحديدية في طرطوس نقلت البضائع نحو ٦٥٠ ألف طن (تحصيل ٤٧٤٥٠١ مليون ليرة، وبلغ عدد الركاب المنقولين بين طرطوس واللاذقية ٢٧٧٠٥٨ راكباً بإيراد بلغ ٣٠ مليون ل.س. وبين تقرير تتبع العمل في وزارة النقل (والذي وصل إلى «الوطن» نسخة منه) عن زيادة مضاعفة في عمل خلال العام ٢٠١٨ التي وصلت إلى نسبة إنجاز ١٦١ بالمائة مقارنة مع العام السابق ٢٠١٧.

وأشار التقرير إلى إشراف فرع طرطوس بالتعاون مع الورش المركزية المتخصصة في حلب بإجراء كل أعمال التعمير والصيانة والإصلاح للقاطرات والعربات والصحاريح والشاحنات وآليات الصيانة والروافع وفق الإمكانيات المتاحة. إضافة إلى القيام بالإشراف على تنفيذ محطات تقريغ الحصىيات في محطات سمرمان وباناسا وشربيت بقيمة ١,٥ مليار ليرة بالتعاون مع فرع الإسكان العسكري، والإشراف على تنفيذ أعمال تطويل رصيف الركاب وإعادة التأهيل في محطة طرطوس بقيمة ٢٨ مليون ليرة مع الإسكان العسكري أيضاً، كما أنه بصدد الإعلان عن تنفيذ أعمال تعبير ٢٠ عربة ركاب وصهريج فوسفات في العام الماضي.

وأعاد التقرير نسبة التنفيذ إلى تضافر جهود العاملين وتحديدهم لكل صعوبات الحرب وخاصة استمرار العمل بصيانة وتأهيل المعدات والعربات والقاطرات في ظل الحصار الظالم والعقوبات الاقتصادية المفروضة على قطاع النقل، الأمر الذي باله العمال بالبحث عن كل الحلول والبدائل التي تبيح العمل مستمراً والحفاظ على جاهزية التشغيل في ورشات الفرع كافة.

مسؤول في التربية: لا استثناءات ولا واسطة في التربية!!

تعميمان حدا شروط وضوابط نقل وتحديد عمل المدرسين الحالات الإنسانية وزوجات المخطوفين والمفقودين من ضمن المشمولين

الشواغر المتوافرة فيها ضمن الاختصاصات المطلوبة وبيان مدى توافر الاعتماد المالي وإرسالها بقوائم مفصلة وواضحة إلى الوزارة وذلك في اليوم الأخير لموعدهم تقديم الطلبات. وتضمن التعميم الثاني والذي حدد مراكز عمل العاملين في حال عدم إمكانية النقل فشمّل ذوي العسكريين في الجيش وقوى الأمن الداخلي المنقولين وهم الزوجة والابنة الشقيقة غير المتزوجات بين المحافظات إضافة إلى ذوي الشهداء والمصابين بحالة العجز التام «الأب والأم والزوجة والأبناء والأشقاء» مع إرفاق فواتير صادرة حصراً عن مكتب شؤون الشهداء. وشمل التعميم المتزوجات بناء على مكان إقامة الزوج وعمله والحالات الإنسانية مثل وفاة الزوج والطلاق وتقاعد الزوج أو تسريحه الزوج المفقود أو المخطوف، مشيراً إلى أنه يشمل العاملين الذين لديهم أوضاع صحية تستدعي الرعاية الصحية من ذويهم تكون مثبتة بموجب تقرير منسقي حكومي ويصدق على الوضع الصحي من مديرية الصحة المدرسية وفق الأسس المحددة لديهم.

وأكد التعميم أنه يشمل أيضاً العاملين لدى محافظتي اللاذقية وطرطوس والسويداء بعد موافقة مدير التربية فيها على أن يكون من الفائض وفق الاختصاص أصولاً في أي محافظة أخرى، إضافة إلى العاملين في الإدارة المركزية وزوجاتهم. وتضمن التعميم المشمولين بالبلاغ الوزاري الخاص بالعاملين في مديرية التربية في حلب ودير الزور والنسفة والرقعة وإدلب ودرا الذين أنخوا خدمة العلم في المحافظات المقيمين فيها ريثما تستقر أوضاعهم الوظيفية أصولاً، كما أنه يشمل زوجات جرحى الحرب والعسكريين والمدنيين.



بموجب مسابقة ٢٠١٠ وما قبل. ويشمل التعميم أيضاً كل من حقق شروط النقل من المدرسين والمهندسين وعلى الشاغل المحدد حكماً وبعد مضي خمس سنوات بالنسبة للمعينين على وظيفة شاغل. إضافة إلى العاملين الذين يؤدون الخدمة العسكرية وحقوقاً شروط النقل على أن يتم تنفيذهم فور تسريحهم. وحدد التعميم تاريخ تقديم الطلبات على أن تبدأ بداية الشهر الثالث من العام الحالي على أن يمدد قبول الطلبات للمتزوجات حتى بداية الشهر السادس، موضحاً أن مديريات التربية ترصد

يتم نقل العاملين المصابين بأمراض عضال مزمنة وشديدة التي تستدعي الرعاية الصحية من قبل ذويهم وتكون مثبتة بموجب تقارير طبية أصولاً، موضحاً أنه يشمل العاملات اللواتي أحيل أزواجهن إلى التقاعد أو تم تسريحهم من الوظيفة. ولت التعميم إلى أنه يشمل أيضاً زوجة وابنة وشقيقة العسكريين المنقولين ضمن أجهزة القوات المسلحة أو قوات الأمن الداخلي بين محافظات القطر وفقاً لمضمون كتاب رئاسة مجلس الوزراء، ويشمل كل من مضي على خدمته ست سنوات بالنسبة للمدرسين والمساعدين ومعلمي الحرف المعيّنين

كشفت مصدر مسؤول رفيع المستوى في وزارة التربية أن التعميمين اللذين حددا شروط نقل المدرسين وتحديد مراكز عملهم يشمل أكثر من ٣ آلاف مدرس، مؤكداً أنه بتحديد الشروط تم إلغاء الاستثناءات بما يتوافق مع رؤية الرئيس بشار الأسد في هذا الإطار. وحددت الوزارة شروط نقل المدرسين وتحديد مراكز عملهم في حال عدم إمكانية النقل لمصلحة ذلك الاستثناءات التي كانت من صلاحية وزير التربية لتصبح ضمن شروط وضوابط محددة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح المصدر أن وزارة التربية هي أول الوزارات التي ألغت الاستثناءات، مشيراً إلى أن هناك استثناءات كثيرة تقدم إلى الوزارة وخصوصاً ممن يدعون أنهم على معرفة مع الوزير.

وأكد المصدر أن تحديد شروط ستحل الكثير من المشاكل للمواطنين باعتبار أنه تم تحديد شروط النقل وفق ضوابط محددة بمعنى أن الجميع سيخضعون لها بعد تقديم الوثائق التي تثبت ذلك. وأوضح التعميم الأول الخاص بنقل المدرسين أنه يتم نقل ذوي الشهداء والمصابين بحالة العجز التام وفق أحكام القانون ٣٦ لعام ٢٠١٤ وتعليمات مجلس الوزراء إضافة إلى المسرحين من الخدمة العسكرية في ضوء توافر الشروط اللازمة لذلك. وأشار التعميم إلى أنه تنقل أيضاً الحالات الإنسانية مثل آراء من المطلقات وغيرهن وزوجات المخطوفين والمفقودين والجرحى والعسكريين والمدنيين بعد إرفاق الوثائق اللازمة، كما أنه

إكرامية.. أم أتوة

الوطن

وصلت شكوى لـ«الوطن» بقيام عامل مضخة في محطة وقود «الضاحية» الكائنة في ضاحية الأسد، بفرض «أتوات» على أصحاب السيارات الذين يتزودون بالبنزين من هذه المحطة.

وفي تفاصيل الشكوى، تزامن مباشرة المشتكى بتعبئة سيارته، مع دخول شاحنة تعمل على المازوت إلى المحطة، فترك عامل المضخة مكانه وتوجه وهو يحمل غالون ٢٥ لتراً فارغاً إلى الشاحنة، ما أجبر المشتكى وغيره من أصحاب السيارات الخاصة، على القيام بتعبئة الوقود بأنفسهم، ليفاجئهم عامل المضخة، الذي كان يرتدي زياً عسكرياً، بعد عودته لتابعه عمله، يطلب مبلغ ١٠٠ ليرة إضافية عن التعريفية المترتبة عن كل تعبئة والظاهرة على شاشة عداد المضخة؛ رغم قيام المشتكى من تلقاء نفسه بدفع ٥٠ ليرة، إضافة إلى تلفظ العامل مع من امتنع عن إعطائه المبلغ المفروض من قبله بعبارة سبئية، متذرعاً بحجة قيامهم بالتزود بالوقود وخدمهم دون انتظاره بل ربما التلاعب بالعداد.

وتساءل المشتكى: هل الدفع فوق التعريفية الرسمية إكراهية يقدرها ويفعها السائق عن طيب خاطر، أم إنها أتوة تفرض دون وجه حق؟ سؤال نخضعه بعدد مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

«الوطن» تنشر تنقلات قضاة دمشق وريفها والرقعة

محمود الصالح

رئيساً. جمعة الحسن، مستشاراً. خالد معربوني، مستشاراً. وأعاد تشكيل محكمة استئناف الجرحى في عدلية القنيطرة على الشكل التالي: جورج هيلانة، رئيساً. محمد عمر موسى، مستشاراً. أحمد الحمود الغشام، مستشاراً. كما أصدر الوزير قراراً أعاد بموجبه العمل القضائي إلى أراضي الرقعة المحررة، وبنقل مقر عدلية الرقعة من مدينة دمشق إلى مدينة السبخة في الريف المحرر لعدلية الرقعة. وأنهى عمل المحكمة الشرعية والنيابة العامة للرقعة التي قررها حماة، كما أنهى نذب القضاة من عدلية الحسكة إلى عدلية الرقعة شواخ الشيخ أحمد. محمود بري الشفلي. مصطفى خلف الإبراهيم، ونقل القاضي عبود صالح الحميدان من عدلية حلب إلى عدلية الرقعة.

وأعاد تشكيل محاكم الرقعة والتي مقرها السبخة وفق الآتي: محكمة الاستئناف المدنية واستئناف الجرحى والجنائيات عبد مدح الشيخ رئيساً. شواخ شيخ أحمد مستشاراً. محمود بري الشفلي مستشاراً. الفتحيين القضائي مالك أحمد بدلة. خليل موسى العلان. قضاة الحالة والشرعية عبود صالح الحميدان، ومحكمة البداية المدنية بداية الجرحى والتنفيذ إبراهيم أحمد البرهو دائرة التحقيق مصطفى خلف الإبراهيم. محكمة الصلح المدني وصلح الجرحى والأحداث المفردة والأحوال المدنية محمد صالح الحمود. ومحكمة صلح مدعان ياسر عيسى الخليل. والنيابة العامة محمد صالح كشاية رئيس نيابة عامة. وعبد العزيز هلال رئيس نيابة عامة.

نيابة عامة في أشرفية صحنايا. وقصي نعمة من رئيس نيابة عامة في أشرفية صحنايا إلى رئيس نيابة عامة في داريا. ومحمد علي السيدان من قاضي المحكمة الشرعية في أشرفية صحنايا إلى قاضي محكمة صلح الجرحى+ شرعية في عردين. وعلى الحاج من قاضي محكمة صلح الجرحى+ شرعية في عدلية دمشق إلى قاضي المحكمة الشرعية في أشرفية صحنايا. وفائزة التتش من معاون نيابة عامة في عدلية ريف دمشق إلى معاون نيابة عامة في عدلية دمشق. ومرح داود من وكيل نيابة عامة في عدلية دمشق إلى وكيل نيابة عامة في عدلية ريف دمشق. وسيدرا حخفي من معاون نيابة عامة في عدلية ريف دمشق إلى معاون قاضي صلح وتندب إلى قاضي محكمة صلح الجرحى الثانية في ببيلا.

وأعاد تشكيل بعض المحاكم في عدلية دمشق منها محكمة الاستئناف المدنية الثانية اتصال الصالح، رئيساً. منيا الزعيم، مستشاراً. سميرة شاهين، مستشاراً. ومحكمة الاستئناف المدنية الثامنة أحمد باكير باكير، رئيساً. أشرف هلال، مستشاراً. محمد بسام عنبري، مستشاراً. ومحكمة الاستئناف المدنية العاشرة أمينة حاج باردة، رئيساً. أحمد قزاق، مستشاراً. لينا النوري، مستشاراً. ومحكمة الاستئناف التمييزية فؤاد علوش، رئيساً. محمد أحمد حجازي، مستشاراً. ميادة الكوش، مستشاراً. ومحكمة الاستئناف المصرفية محمد رياض رجاوي، رئيساً. مازن القيطاني، مستشاراً. رشا الأسطواني، مستشاراً. ومحكمة الجنائيات الرابعة (الخاصة بالقضايا المالية والاقتصادية) محمد عباد الشلق، رئيساً. سامر جمعة، مستشاراً. محمود مارييني، مستشاراً.

ويقل أشرف هلال من عضو مبادرة التشريع إلى مستشار دمشق. وخلدون أورفلي من قاضي محكمة بداية التامين في عدلية دمشق إلى قاضي محكمة البداية المصرفية في عدلية دمشق. وقاضي محكمة البداية المصرفية في عدلية دمشق إلى مستشار عدلية دمشق إلى مستشار محكمة البداية المدنية الثانية عدلية دمشق إلى مستشار محكمة البداية المدنية الثانية عدلية دمشق. وأحد الحمود الغشام من رئيس نيابة عامة في عدلية دمشق إلى مستشار محكمة استئناف الجرحى عامة في عدلية دمشق. وبراق وهبة من مستشار محكمة استئناف الجرحى القنيطرة إلى قاضي محكمة البداية المدنية الثامنة في عدلية دمشق. وسميرة شاهين من محام عام بالنيابة العامة التمييزية إلى مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية عدلية دمشق. ومحمد بسام عنبري من محام عام بالنيابة العامة التمييزية إلى مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية دمشق. ويقل أشرف هلال من عضو مبادرة التشريع إلى مستشار دمشق. وعبد الله الأحمد من قاض في عدلية ريف دمشق الموضوع تحت تصرف المحامي العام فيها إلى عضو في إدارة التشريع تفرغاً. وداليا سليمان من رئيس نيابة عامة في عدلية ريف دمشق إلى قاضي محكمة بداية الجرحى العامة في عدلية دمشق. ويقل وليد كليسي من مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية ريف دمشق إلى مستشار المحكمة الثانية في عدلية ريف دمشق. ويقل وليد كليسي من مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية ريف دمشق إلى مستشار المحكمة الثانية في عدلية ريف دمشق. ويقل وليد كليسي من مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية ريف دمشق إلى مستشار المحكمة الثانية في عدلية ريف دمشق.

ويقل أشرف هلال من عضو مبادرة التشريع إلى مستشار دمشق. وخلدون أورفلي من قاضي محكمة بداية التامين في عدلية دمشق إلى قاضي محكمة البداية المصرفية في عدلية دمشق. وقاضي محكمة البداية المصرفية في عدلية دمشق إلى مستشار عدلية دمشق إلى مستشار محكمة البداية المدنية الثانية عدلية دمشق. وأحد الحمود الغشام من رئيس نيابة عامة في عدلية دمشق إلى مستشار محكمة استئناف الجرحى عامة في عدلية دمشق. وبراق وهبة من مستشار محكمة استئناف الجرحى القنيطرة إلى قاضي محكمة البداية المدنية الثامنة في عدلية دمشق. وسميرة شاهين من محام عام بالنيابة العامة التمييزية إلى مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية عدلية دمشق. ومحمد بسام عنبري من محام عام بالنيابة العامة التمييزية إلى مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية دمشق. ويقل أشرف هلال من عضو مبادرة التشريع إلى مستشار دمشق. وعبد الله الأحمد من قاض في عدلية ريف دمشق الموضوع تحت تصرف المحامي العام فيها إلى عضو في إدارة التشريع تفرغاً. وداليا سليمان من رئيس نيابة عامة في عدلية ريف دمشق إلى قاضي محكمة بداية الجرحى العامة في عدلية دمشق. ويقل وليد كليسي من مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية ريف دمشق إلى مستشار المحكمة الثانية في عدلية ريف دمشق. ويقل وليد كليسي من مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثانية في عدلية ريف دمشق إلى مستشار المحكمة الثانية في عدلية ريف دمشق.

وتنقل ريف دمشق محكمة استئناف الجرحى الرابعة في عدلية ريف دمشق شهناز الموسوي إلى رئيس محكمة استئناف الجرحى الرابعة فيها، ومستشار محكمة الاستئناف المدنية الثالثة في عدلية ريف دمشق ربيع زهر الدين إلى رئيس محكمة الاستئناف المدنية الثالثة فيها. وقاضي محكمة البداية المدنية الثامنة في عدلية دمشق محمد رياض رجاوي إلى رئيس محكمة الاستئناف المصرفية فيها. ومستشار الاستئناف المدنية الثانية في عدلية دمشق إيمان النوري إلى مستشار في محكمة القرض تفرغاً. إضافة إلى نقل مستشار محكمة الاستئناف المدنية الثامنة في عدلية دمشق ميساء عرودك إلى عضو في إدارة التشريع. ومستشار محكمة الاستئناف المدنية العاشرة في عدلية دمشق حنان قدرة إلى محام عام بالنيابة العامة التمييزية. ومحام عام بالنيابة العامة التمييزية لينا النوري إلى مستشار محكمة الاستئناف المدنية العاشرة في عدلية دمشق، والمستشار في محكمة